

## إلغاء احتفالات رأس السنة يكبد النزل التونسية خسائر كبرى

الإغلاق يقطع فرصة الانتعاش الأخيرة على المطاعم والمقاهي والفنادق السياحية



## شبح كورونا يمنع الاحتفالات

المتواصل لعدد الإصابات الجديدة المكتشفة مع تسجيل حالة احتجاز في المستشفيات وعلى مستوى أسرة الإنعاش.

وسبق أن نفذ عمال المقاهي والمطاعم في 16 أكتوبر الماضي تحركات احتجاجية في محافظات تونسية مختلفة ضد القرارات الحكومية مطالبة بحمايتهم من تداعيات الإغلاق وحظر التجول الليلي في نحو سبع محافظات، من بينها إقليم تونس الكبرى، الذي يقطنه نحو 4 ملايين شخص ويمثل منطقة التركيز الكبرى للمقاهي وصالونات الشاي والمطاعم السياحية.

سلالة جديدة لفايروس كورونا تتميز بسرعة الانتشار بـ70 في المئة في عدة دول.

ودفعت هذه التطورات عدة دول لاتخاذ إجراءات عاجلة لتجنب انتشار العدوى. ويتنظر تفعيل الإغلاق من عدمه، إذ ستقرر الهيئة خلال اجتماعها المقرر الأربعاء 23 ديسمبر الجاري. ولا يزال الوضع الوبائي في البلاد دقيقا وعدد الإصابات في ارتفاع متواصل رغم الإجراءات الاستثنائية المتخذة منها خاصة حظر الجولان الذي تم التمديد فيه إلى غاية 30 ديسمبر الجاري، وتطرفت اللجنة في اجتماعها إلى الارتفاع

ووفق رئيس الغرفة الوطنية لأصحاب المقاهي "يوجد أكثر من 20 ألف مقهى، ويشغل القطاع 120 ألف عامل، 40 ألفا منهم يباشرون عملهم و80 ألفا آخرين في حالة بطالة".

وتكشف دراسة أصدرها معهد الإحصاء الحكومي أن 35 في المئة من مجموع 1.5 مليون تونسي يعملون في القطاع الموازي ويشغلون في القطاع الخدماتي بما في ذلك المقاهي والمطاعم والسياحية. وحملت الأيام الأخيرة عدة تطورات على مستوى انتشار الوباء، وأربكت التطورات الوضع من خلال ظهور

مستوى الخدمات من 80 في المئة إلى أقل من 20 في المئة".

وبحسب إحصائيات غير رسمية، يشغل قطاع المقاهي والمطاعم أكثر من 20 ألف تونسي، يعمل جزء كبير منهم من دون تغطية اجتماعية.

وأفاد رئيس الغرفة الوطنية لأصحاب المقاهي محمد فوزي الحنفي في تصريح لـ"العرب"، "أن معاناة أصحاب المقاهي انطلقت منذ بداية انتشار الوباء"، مشيرا إلى أن الخسائر اليومية في حدود 70 في المئة، "بعد أن كانت يشغل المقهى الواحد 6 عمال أصبح الآن لا يتجاوز العاملين فقط".

أثار قرار الحكومة التونسية إلغاء احتفالات رأس السنة خيبة أمل كبيرة داخل قطاع السياحة والنزل في تونس، حيث فرضت تطورات الوضع الوبائي عالميا مضاعفة إجراءات مكافحة كورونا في وقت كانت فيه الوحدات الفندقية والسياحية تتجهز لاستقبال وفود المحتفلين قبل أن تقطع سلاسل كورونا الجديدة آمال الفرصة الأخيرة لإحياء للقطاع.

التي ستدفع فاتورة باهظة جراء الإغلاق، باعتبار ارتباط نشاطها الوثيق بحفلات رأس السنة.

وأفاد رئيس الجامعة التونسية للنزل خالد فخفاخ، في تصريح لـ"العرب"، "أن اللجنة العلمية فكرت في أهمية صحة المواطنين قبل الاحتفالات، وهذا منطقي، ما جعل عددا من النزل تنشط في آخر أيام عطلة السنة".

وأضاف فخفاخ "سنعمل على احترام البروتوكول الصحي وسنلغي الاحتفالات مقابل الاقتصاد على وجبات العشاء وفق ما تقتضيه الإجراءات اللازمة التي سننضبط لها"، وأصفا نشاط النزل عموما هذا الموسم بالكارثي وأنه "في حدود 10 في المئة من نشاط الموسم السابق".

ولئن كان تثبيت هذا الإجراء متوقفا باعتبار أن جميع دول العالم تسير في هذا الاتجاه، فإن السؤال المطروح كيف سيتم التعويض لأصحاب المهن المتضررة من هذه الإجراءات.

وأكد وسام سويقي مدير عام نزل لايكو تونس، أن هذا الإجراء سيضر عدة قطاعات متداخلة في احتفالات رأس السنة (النزل، المطاعم، المقاهي، النقل) على أن نسبة الخسائر أقل من النزل الشاطئية (في جزيرة جربة، والحمامات)".

وأضاف سويقي في تصريح لـ"العرب"، "سنحترم البروتوكول الصحي رغم حرماننا من المداخل المحترمة من الاحتفالات والزوار في موسم كارثي بالنسبة للمنشآت الفندقية والسياحية، فضلا عن منع المؤتمرات والاجتماعات التي أصبحت تقتصر على حضور 30 شخصا فقط وهذا لا يفي بالغرض".

وتابع "لا اعتقد أن يستأنف العمل قبل منتصف يناير 2021، بعد هبوط

خالد هودي  
صحافي تونسي



تونس - فاقم إجراء الحكومة بإلغاء حفلات رأس السنة الميلادية وإجراءات إغلاق الوحدات السياحية والفندقية متاعب القطاع السياحي المتعطلش لفرصة أخيرة لتحقيق الإيرادات طيلة عام من الركود حيث تسببت تطورات الوضع الوبائي عالميا في تقويض أداء كامل القطاع السياحي والفندقي. وأوصت اللجنة العلمية القارة لمكافحة فايروس كورونا المستجد، بمواصلت حظر التجوال وإلغاء كافة الاحتفالات والتجمعات خلال رأس السنة الميلادية الجديدة إضافة إلى غلق المجال الجوي ومنع التنقل بين المحافظات.

وسام سويقي

الإجراء سيضر قطاعات أخرى مثل الفنادق والمطاعم والمقاهي



خالد فخفاخ  
أداء القطاع كارثي ولم يتجاوز 10 في المئة بقرارة سنوية

ويهدف الاتفاق إلى مواصلة العمل بالإجراءات الاستثنائية السارية حاليا للتقليص من التجمعات والاحتفاظ تونيا من انتشار الوباء لاسيما في ظل ظهور سلالة جديدة من فايروس كورونا في بريطانيا وبعض الدول، حيث أكدت الأبحاث العلمية أن الفايروس يتميز بسرعة الانتشار والعدوى حتى بين الأطفال.

وتؤثر هذا الإجراءات والتدابير المتخذة على العديد من القطاعات المنتجة

## غوغل وفيسبوك تتحالفان ضد حملة مكافحة الاحتكار

الإلكتروني أخرجت فيها سانديبرغ الرئيس التنفيذي لفيسبوك شارك زوكربيرغ والمديرين التنفيذيين الآخرين أن هذه صفقة كبيرة من الناحية الاستراتيجية.

وستشهد الدعوى بالوثائق الداخلية للشركة التي تم تلقيها بشكل كبير، التي تنص على إبلاغ الطرف الآخر على الفور وبشكل كامل بأي اتصال حكومي متعلق بالاتفاقية، ويقال إن عبارة مكافحة الاحتكار وردت ما لا يقل عن 20 مرة في الاتفاقية.

ويزعم عشرة من المدعين العامين الجمهوريين، بقيادة تكساس، أن الشركتين أبرمتا صفقة في شهر سبتمبر 2018 وافقت فيها فيسبوك على عدم التنافس مع أدوات غوغل الإعلانية عبر الإنترنت مقابل معاملة خاصة عند استخدامها.

شركة غوغل  
الادعاءات المقدمة في الدعوى القضائية غير دقيقة باتانا

وتتمت تسمية الاتفاقية السرية باسم شخصية من سلسلة حرب النجوم، وتم حذف الاسم القديم من النسخة المنقحة المتاحة للجمهور من الدعوى القضائية، لكن النسخة غير المنقحة التي شاهدها صحيفة وول ستريت جورنال تقول إنها كانت تعرف باسم "جودي بلو".

وتتمت إزالة العديد من التفاصيل الأخرى أيضا من النسخة النهائية للدعوى، مثل القيمة المزعومة للصفحة، وبحسب ما ورد تشير النسخة المسودة إلى أن فيسبوك اعتبرت الصفقة رخيصة نسبيا مقارنة بالمنافسة المباشرة.

لندن - تتجه غوغل وفيسبوك إلى بناء تحالف ضد إجراءات حملة مكافحة الاحتكار التي تستهدف عمالقة التكنولوجيا في حال تنفيذ تحقيقات حول انتهاك هذه الشركات لضوابط وقوانين المنافسة.

أفادت صحيفة وول ستريت جورنال أن فيسبوك وغوغل اتفقتا على التعاون ومساعدة بعضهما بعضا ضد إجراءات مكافحة الاحتكار في حالة التحقيق في اتفاقهما للعمل معا في الإعلان عبر الإنترنت.

وأشار تقرير الصحيفة إلى النسخة غير المنقحة من الدعوى القضائية التي رفعتها 10 ولايات ضد غوغل في الأسبوع الماضي.

واتهمت الولايات المتحدة غوغل بالعمل مع فيسبوك بطريقة غير قانونية تنتهك قانون مكافحة الاحتكار لتعزيز أعمالها الإعلانية عبر الإنترنت المهمة. وبحسب التقرير، قالت الدعوى إن غوغل وفيسبوك كانتا على علم بأن اتفاقهما قد يؤدي إلى تحقيقات لمكافحة الاحتكار وناقشتا كيفية التعامل معها. وقال المتحدث باسم غوغل للصحيفة إن مثل هذه الاتفاقيات بشأن تهديدات مكافحة الاحتكار شائعة للغاية.

وأضاف أن "الادعاءات المقدمة في الدعوى القضائية غير دقيقة، وأن فكرة أن هذه صفقة سرية خطأ تماما، وقد كنا صريحين بشأن هذه الشراكة منذ سنوات".

وقالت النسخة المسودة غير المنقحة للدعوى، التي قالت الصحيفة إنها راجعتها إن "مديرة العمليات في فيسبوك، شيريل سانديبرغ، وقعت الصفقة مع غوغل". وذكر التقرير أن النسخة المسودة تستشهد أيضا برسالة بالبريد

## أوروبا تتنافس على حيازة وظائف القطاع المالي بعد بريكست

وستستفيد العاصمة الأيرلندية أيضا من خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. فاستنادا إلى العديد من الدراسات، تمثل بلبل الوجهة الأولى للشركات التي ترغب في الاحتفاظ بمكان لها داخل الاتحاد الأوروبي.

ويختلف النطاق الجغرافي وعدد الشركات التي شملتها الدراسات على نحو كبير، ومن الصعب استخلاص استنتاجات نهائية بشأن المستفيدين الأوائل من خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، ولا يزال الخبراء يتوخون الحذر.

تشوز باريس ريجن  
باريس هي الأكثر جاذبية وتتصدر عمليات الانتقال بعد بريكست

ولكن هيئة "باريس يوربوليس" ترى أن الأرجح هو أن تجتذب بلبل بشكل أساسي ما يسمى بالنشطة "المكتب الخلفي"، وهي خدمات الدعم مثل الأعمال الإدارية. بينما يتوقع أن تجتذب باريس وفرانكفورت أنشطة السوق التي تولد قيمة أكبر.

وعلى الرغم من صغر حجمها، لا تنوي لوكسمبورغ الاستسلام بسهولة. ولنسليط الضوء على موقعها "واستقرارها"، اجتذبت الدوقية العديد من الشركات وخصوصا تلك المعنية بإدارة الأصول مثل "أم.اندجي انفستمننتس".

وتعتبر الضرائب المنخفضة في البلد أيضا أحد عناصر الجذب حتى وإن لم ترغب وكالة "لوكسمبورغ فور فاينانس" التي ترؤج لسوق لوكسمبورغ، في تركيز خطابها على هذا العنصر.

وفي بداية الصيف، قالت جمعية "فرانكفورت ماين فاينانس" المسؤولة عن تعزيز المركز المالي الألماني، إنه "بعد أربع سنوات من الاستفتاء على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، فرانكفورت هي الراجح الأكبر".

ومن جانبها قالت وكالة الضغط الفرنسية "تشوز باريس ريجن" المكلفة بالترويج لمنطقة باريس، وهيئة "باريس يوربوليس" المعنية بالترويج للمركز الاقتصادي الباريسي، إن "باريس هي الأكثر جاذبية اليوم في أوروبا، وقد احتلت مرتبة الصدارة في ما يتعلق باستضافة عمليات الانتقال بعد بريكست، إذ تم بالفعل إنشاء 3500 وظيفة مباشرة في القطاع المالي".

ومن بين 116 مشروعا تحسب لفرنسا، تأتي الغالبية من إدارة الأصول بنحو 28 في المئة والمصارف بنحو 25 في المئة.

لكن المصارف توفر أكثر من نصف الوظائف بنحو 59 في المئة مقابل 10 في المئة فقط لإدارة الأصول.

وهناك أمثلة عدة على ديناميكية السوق الباريسي، حيث ستنتش "جي بي مورغان" 100 وظيفة إضافية إلى باريس في بداية شهر يناير، بالإضافة إلى 100 وظيفة أعلن عنها سابقا، واختار مصرفا "بنك أوف أميركا" و"غولدمان ساكس" وبنك باريس كمنصة أوروبية للتداول. ونقلت شركة التامين الأميركية "تشاب" مقرها من لندن إلى باريس.

ولكن، لم يتم استبعاد فرانكفورت مع توفير 3500 فرصة عمل أو هي في طور الإنشاء فيها. فقد اجتذب المركز المالي الألماني المقار الأوروبية للعديد من البنوك، ولاسيما "غولدمان ساكس" و"جي بي مورغان" و"مورغان ستانلي" و"سيتي غروب".

تنذر المنافسة بين الدول الأوروبية باحتمال أكبر ما بعد بريكست، حيث تقتنص باريس وفرانكفورت فرص الاستحواذ على وظائف القطاع المالي مع فقدان البريطانيين لجواز السفر الأوروبي وبدء نقل الوظائف المالية.

باريس - يتعين على القطاع المالي التكيف مع فقدان البريطانيين جواز السفر الأوروبي مع خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، لذلك قامت بعض الشركات بنقل جزء من موظفيها إلى القارة، وخصوصا إلى باريس وفرانكفورت ودبلن، وإن ظلت هذه الحركة محدودة. ولم تحدث الهجرة الجماعية المتوقعة لدى خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بعد.

ويشمل نقل الوظائف المالية من لندن إلى الاتحاد الأوروبي أقل من 10 آلاف شخص. ويتعبر أدق، 7500 وفق شركة "ارنست أند يانغ". وهذا رقم صغير جدا مقارنة بنحو 450



وظائف تغري الأوروبيين